الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

15 **ربيع أول** 1436 –6 **يناير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9

إحصائية صادمة: 33 ألف حالة طلاق في السعودية مقابل 11 ألف زواج

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2015/20150105/37184

مكة المكرمة - حامد المديني
أكد الشيخ سعد الغامدي رئيس مكتب التوجيه والإصلاح في محكمة الأحوال الشخصية بمحافظة جدة أن الخاطبات يبحثن عن المكاسب المادي على حساب العامل الإنساني، موضحاً خلال حديثه البارحة في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن ٨٠٠٠ قضية طلاق شهدتها جدة عام ٢٠١٤، وعلى مستوى المملكة ٣٣ ألف حالة طلاق و ١١ ألف حالة زواج، مبيناً أن ٦٠٪ من القضايا التي ترد لمكتب التوجيه والإصلاح في محكمة الأحوال الشخصية بجدة يتم إنهائها والتوفيق بين الأطراف.
وطالب الشيخ الغامدي بمركز وطني للمعلومات الاجتماعية الأسرية لتوفير المعلومات عن الزوجين للطرفين، ومكاتب شرعية للتوفيق بين الأزواج، واعتماد دورات تأهيل الزوجين قبل الزواج كدورة إلزامية للزوجين، واعتماد كتيب عن السعادة الزوجية يعطى للعروسين من قبل المأذون.
وكان الشيخ الغامدي تحدث خلال محاضرته (عوائق السعادة الأسرية من منظور حقوقي) عن عقبات السعادة الزوجية قبل الزواج وما بعده وبعد الفراق، محملاً الآباء المساهمة في طلاق الفتيات، بسبب عدم توفير المعلومات الصحيحة لبناتهم عن الأزواج قبل الارتباط.

وفد نسائي سعودي يزور مركز "المناصحة" وسجن الحائر.. ويلتقي بالموقوفتين الطلق والراشد

"الداخلية": المتراجعون إلى الفكر الإرهابي يمثلون 13 ٪

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض: «الشرق الأوسط»
كشفت وزارة الداخلية السعودية أن عدد الذين عادوا إلى الفكر الإرهابي بعد مناصحتهم من الموقوفين في قضايا أمنية داخل المملكة بلغوا نحو 368 مستفيدا، يمثلون ما نسبته 13 في المائة من المستفيدين. جاء ذلك خلال زيارة عضوات من مجلس الشورى، وأكاديميات في الجامعات السعودية، إلى مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة، وكذلك سجن الحائر،

الخميس الماضي، حيث قابل الوفد سعوديتين وهما مي الطلق وأمينة الراشد، اللتان لا تزال قضاياهما أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض، واطلع على عمل الكادر النسائي الذي يعمل في قسم إيقاف النساء بالسجن.
وتهدف زيارة عضوات مجلس الشورى وكذلك أكاديميات في ثلاث جامعات بالسعودية، والتي امتدت لأكثر من 12 ساعة، إلى الاطلاع عن قرب على مهام وأهداف مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، حيث استمع الوفد الزائر من القائمين على المركز لشرح عن الأهداف الرئيسية التي أنشئ من أجلها مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، والمتمثلة في «نشر مفهوم الوسطية والاعتدال، ونبذ التطرف والأفكار المنحرفة، وتحقيق التوازن الفكري والنفسي والاجتماعي لدى الفئات المستهدفة».
كما تتضمن أهداف الزيارة إبراز دور السعودية في مكافحة الإرهاب والتصدي للأفكار المنحرفة والضالة، ورعاية وإصلاح أبنائها، والإسهام في جهود المملكة الوقائية للتصدي للأفكار المتطرفة والمنحرفة، والتعرف على نوعية الانحرافات الفكرية الموجودة لدى الفئات المستهدفة، والعمل على تأهيلهم للاندماج التدريجي في المجتمع ورعايتهم والتواصل مع أسرهم وتقديم المساعدة لهم وفق برامج تكاملية ترتكز على برنامج المناصحة وبرنامج الرعاية والتأهيل وبرنامج الرعاية اللاحقة. واستعرض العاملون على تنفيذ تلك البرامج، وهم أكاديميون على مستوى عال من الخبرة والكفاءة تم استقطابهم من الجامعات والمراكز التدريبية، أهداف كل برنامج والوسائل المعينة على تحقيقها سواء الشرعية أو الاجتماعية أو النفسية أو التدريبية أو الفنية.
وعرض القائمون على المركز أعداد المستفيدين من مركز الأمير محمد بن نايف للرعاية والمناصحة، حيث بلغ عدد المستفيدين من المركز العائدين من معتقل غوانتانامو 120 مستفيدا، انتكس منهم 23 شخصا وعادوا إلى الفكر الإرهابي، يمثلون ما نسبته 19 في المائة، فيما بلغ عدد المستفيدين من موقوفي الداخل في المركز 2820 مستفيدا، عاد منهم إلى الفكر الإرهابي نحو 368 مستفيدا، يمثلون ما نسبته 13 في المائة تقريبا، حيث قتل عدد منهم في مناطق القتال في اليمن والعراق، عوضا عن آخرين انضموا إلى التنظيمات الإرهابية الجديدة التي ظهرت أخيرا في سوريا، وضمنها «داعش» و«جبهة النصرة».
وأوضح القائمون على المركز أن نسب الانتكاسة تبقى حول معدلاتها الطبيعية، كما شرحوا أسباب الانتكاسة أو العود للجريمة الإرهابية، واهتمام المركز بمعالجة هذه الأسباب مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة، فيما استعرض ثلاثة من المستفيدين تجربتهم مع المركز.
بينما انتقل بعض عضوات الوفد إلى سجن الحائر في الرياض، حيث قمن بزيارة القسم الخاص بموقوفات النساء، وهو قسم مستقل يشرف عليه بالكامل كادر نسائي، وقابلن خلال الجولة الموقوفتين مي الطلق وأمينة الراشد.
وكانت السلطات الأمنية قبضت على مي الطلق وأمينة الراشد و6 أطفال العام الماضي، وذلك خلال محاولة تسللهم من الأراضي السعودية، في طريقهم إلى مناطق القتال باليمن، كما جرى القبض على ثلاثة سعوديين حاولوا مساعدتهم ونقلهم إلى هناك، حيث وفرت الأجهزة الأمنية طائرة خاصة تنقل ذوي الموقوفتين، وكذلك عددا من رجال الدين، من القصيم إلى جازان، وجرى تسليم الأطفال إلى ذويهم، فيما تم نقل الموقوفتين الطلق والراشد إلى الرياض، وذلك لاستكمال محاكمتهما في قضايا سابقة، فيما يجري إعداد لائحة دعوى حول هروبهما إلى اليمن والدوافع التي أدت إلى ذلك.
واطلع الوفد الزائر خلال جولته في سجن الحائر على عرض مرئي عن آلية العمل في سجون المباحث العامة والخدمات التي تقدم للموقوفين، واستمع لإحصائيات بعدد الموقوفين وعدد الزيارات العامة والخاصة، وكذلك عدد الاتصالات الهاتفية ما بين الموقوفين وذويهم. وتجول الوفد في مرافق السجن، وزار ضمن جولته مكاتب الجهات الحقوقية (هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، هيئة التحقيق والادعاء العام، فرع الرقابة على السجون) والتي تباشر أعمالها من داخل السجن، واستمعت العضوات لشرح عن الخدمات التي تقدمها مكاتب وكالة الضمان التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، وكتابة العدل، والأحوال المدنية، والجوازات.
وانتقل الوفد إلى داخل السجن، ووقف على أجنحة الزيارة العامة والخاصة، ومكاتب التحقيق، وغرف الحبس الانفرادي والجماعي، وتمكن العضوات من مقابلة بعض الموقوفين بالجناح المثالي، كما زرن المستشفى المركزي داخل السجن وتجولن بالعيادات الطبية المختلفة التخصصات بالمستشفى. واطلع الوفد على البيت العائلي، والفئة المستهدفة من الموقوفين، وهم الموقوفون المثاليون وذووهم الذين تتاح لهم الاستفادة من خدماته المتمثلة في لقاء الموقوف لأسرته لمدة يومين في بيئة فندقية.
وتضمن الوفد من عضوات مجلس الشورى الدكتورة حنان الأحمدي، والدكتورة دلال الحربي، والدكتورة هيا المنيع، والدكتورة لطيفة الشعلان، والدكتورة حمدة العنزي، والدكتورة أمل الشامان، والدكتورة هدى الجريسي، والدكتورة إلهام حسين. كما تضمن الوفد من الأكاديميات في الجامعات السعودية الدكتورة نادرة الفرج وكيلة جامعة الأميرة نورة، والدكتورة هند الفدا وكيلة الجامعة الإلكترونية، والدكتورة نورة أبانمي وكيلة عمادة شؤون الطالبات بجامعة الملك سعود، والدكتورة سعدى العرف من الجامعة الإلكترونية، والدكتورة نورة التويجري، والدكتورة فوزية الخليفي، والدكتورة سارة

الخمشي من جامعة الأميرة نورة، والدكتورة هند المطيري من جامعة الملك سعود، والدكتورة دلال المالكي من جامعة شقراء.

يمارسن أساليب غير أخلاقية ويسكنّ الأحياء العشوائية ويفترشن دورات المياه

وافدات ينصبن شباكهن بـ"التسوُّل المقنع" لاصطياد الشباب

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2014م
http://sabq.org/gYugde

سلطان السلمي- سبق- جدة:
أصبح التسوُّل ظاهرة للكسب السريع، ومنه ما اتخذ شكلاً "مقنعاً" لاصطياد ضحايا كثراً في دروب الرذيلة؛ إذ تنتشر هذه الأيام متسولات وافدات بمواقع يكثر فيها وجود الأسر والشباب، مثل الكورنيش والمتنزهات العامة، خاصة في مدينة جدة، ويظهرن بكامل زينتهن، على الرغم من صغر أعمارهن؛ وذلك لتسويق أنفسهن عبر التسوُّل؛ فهن مخالِفات لنظام الإقامة، واتخذن من الأحوشة العشوائية والمنازل القديمة مأوى لهن.
وما يزيد الأمر خطورة أن تلك الظاهرة سبق أن انتشرت في جنوب البلاد في مدينة أبها قبل فترة؛ إذ وُجدت متسولات من جنسية عربية في إحدى الحدائق، وأُصيب عدد من الشباب بـ"الإيدز" من جراء تلك الأفعال غير المشروعة بعد إيقاعهم من قِبل المتسولات.
"سبق" التقت إحدى الفتيات على الكورنيش الجنوبي بجدة. وقالت (ن. خ) البالغة من العمر 20 عاماً: "أتينا لأداء مناسك العمرة منذ فترة قريبة، وذهبنا إلى جدة للبحث عن لقمة العيش، ونظراً لتدهور الحالة والحروب القائمة في بلادنا أصبحنا مشرَّدات؛ وتوجهنا للتسول". مضيفة بأنها تعيش مع ثلاث فتيات من المنطقة نفسها بغرفة داخل حوش بأحد الأحياء العشوائية بجدة.
وعند سؤالنا عن لبسها الفاتن وزينتها قالت: "ملابسنا ليست من اختيارنا؛ فهي من فاعلات الخير، وأنا أحب أن أظهر بشكل لائق". وبمواجهتها عن بعض الفتيات من جنسيتها يمارسن بعض الأساليب غير الأخلاقية (الرذيلة)، وخصوصاً مع الشباب المراهقين، نفت ذلك، وقالت: "لا أعلم إلا عن نفسي. أما البقية فليس لي علاقة بهن، ولكن بعضهن تعرض نفسها مقابل 1500 ريال لليوم، ولكن لا أعلم أين أو من هن".

وافدات متسولات

وقال الشاب أحمد الزهراني، أحد مرتادي الكورنيش الجنوبي: "ألاحظ وجود عدد كبير من المتسولات (وافدات من جنسية عربية)، يختلطن بالمارة، ويتسببن في الإزعاج لنا. واللافت للنظر أنهن بكامل زينتهن، والعطور تفوح منهن؛ ما يجعل الشباب يقتربون منهن، وبعضهن يشتكين حالهن للعوائل، والشباب هم المستهدفون".

نوايا خبيثة

وذكر "علي البقمي" أنه في عيد الفطر الماضي، وعند تنزهه مع الشباب في الحديقة القريبة من المستشفى العسكري، وعند جلوسهم "ذهبت إلى سيارتي لجلب بعض الأغراض، وأتت فتاة جميلة، عمرها يقارب 22 عاماً، وكانت بكامل زينتها، وتطلب مني مساعدتها بالمال. ولما رفضت أصرت عليّ، واقتربت مني بكلمات استعطاف، وقالت لي: (ساعدني وسوف أعمل لك ما تريد)، حينها أيقنت أنها تحمل نوايا غير جيدة وخبيثة".

علاقة غير شرعية

وذكر أحد الشباب - فضل عدم ذكر اسمه - أنه وقع في علاقة غير شرعية مع إحدى الفتيات قبل شهرين بمقابل مالي، لا يتجاوز 1000 ريال، وقال: "كانت غلطة شيطان في ذلك الحين، وعند تذكيري من قِبل أحد الشباب بإصابة شابين بالإيدز في مدينة أبها خفت وقلقت كثيراً. حينها ذهبت إلى مستشفيات عدة، وكشفت على نفسي - ولله الحمد - أثبتت النتائج عدم إصابتي. وأحذر جميع الشباب منهن؛ فهن خطر على المجتمع بأكمله، وليس فقط الشباب".

المرافق مأواهن
وذكرت "فاطمة الصبياني" أنهن "يستخدمن المرافق الحكومية مأوى أو استراحة لهن، وعند دخولنا إلى دورات المياه تجدهن يضعن الفُرش والأطعمة داخلها؛ ما يشكل خطراً على النساء وأطفالهن".
وقالت إحدى المسؤولات عن نظافة دورات المياه النسائية إنها تعاني كثيراً من هؤلاء المتسولات؛ إذ يضايقنها بشكل شبه يومي، ويكثرن أوقات الإجازة الأسبوعية، مشيرة إلى أنه يجب على الجهات المختصة أن يبعدوهن؛ حتى لا يقمن بأعمال لا تُحمد عقباها.
حقوق الإنسان
وذكر المتحدث الرسمي باسم هيئة حقوق الإنسان في السعودية، الدكتور إبراهيم الشدي، أن "الهيئة ليست جهة مختصة بمثل هذه القضايا، وإنما نحن نتابع الجهات المعنية بها من ناحية التعامل معهن وفق الأنظمة ودراسة الحالات".
الجهات الأمنية
من جانبه، أوضح الناطق الإعلامي المكلف بشرطة منطقة مكة المكرمة، الملازم أول رائد بن محمد الصحفي، أن الأشخاص الذين يمارسون التسول في الشوارع والمرافق العامة تتعامل معهم جهات أمنية مشتركة، بالتعاون مع مكتب مكافحة التسول بالشؤون الاجتماعية، مؤكداً أن هذه الظاهرة تعد مخالفة صريحة للنظام، ومن يتم ضبطه ممارساً لهذه المخالفة من المواطنين أو المقيمين يتم التثبت من هويته وإحالته للجهات المختصة لتطبيق النظام بحقه.
"الهيئة": الظاهرة مسؤولية "مكافحة التسوُّل".. وتحركنا وفق بلاغات
وأكد المتحدث الرسمي باسم فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة، عبدالرحمن الجابري، أن "الهيئة ليست مسؤولة عن المتسولات في الأماكن العامة، مثل الكورنيش والحدائق، إنما هن مسؤولية مكافحة التسول؛ فهي من تقوم بالقبض عليهن والتعامل معهن. أما فيما يخص التجاوزات الأخرى مثل التحرش وعمل الرذيلة وغيرها فنحن نقوم بالتحرك وفق بلاغ يأتينا، ونتأكد من صحته فقط، ونقوم بالإجراءات اللازمة. ونحن لدينا جولات بشكل يومي على عدد كبير من الحدائق والمتنزهات".
"آل طاوي": "مكافحة التسول" بجدة تعمل وفق إجراءات نظامية
وأكد المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، عبدالله بن أحمد آل طاوي، أن "مكتب مكافحة التسول بجدة يعمل ضمن منظومة أمنية من جهات حكومية عدة، ومتى ما تم رصد المتسول يتم القبض عليه من قِبل اللجنة، فإن كان سعودياً تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قِبل وزارتنا حسب ما يثبته البحث الاجتماعي على الحالة، وإن كان مقيماً يحال إلى الترحيل، ومن ثم تتخذ بحقه الإجراءات النظامية من قِبل الجهات الأمنية المختصة. أما ما يتردد من ملاحظات أخرى أخلاقية فهذا يقع خارج دائرة اختصاصاتنا".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء يعزز توظيف السعوديين بـ "حزمة" شروط جديدة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
اتخذ مجلس الوزراء أمس (الإثنين) إجراءات لتعزيز توظيف العمالة الوطنية، وتشمل الإجراءات التي أقرتها جلسته في الرياض، برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، اعتبار الحصول على «شهادة السعودة» التي تصدرها وزارة العمل، أحد المستندات الرئيسة التي يجب أن تحصل عليها منشأة القطاع الخاص عند تجديد التراخيص.
وذكرت وكالة الأنباء السعودية أنه بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى، بشأن المقترحات المرفوعة من وزير العمل للمساعدة في توظيف العمالة الوطنية، وافق مجلس الوزراء على عدد من الإجراءات، منها إضافة فقرة جديدة تحمل رقم (6) إلى المادة (الثالثة) من تنظيم صندوق تنمية الموارد البشرية، المتعلقة بمصادر تمويل أنشطة الصندوق، وتنص على الآتي: «المقابل المالي الذي يحدده مجلس الوزراء للخدمات التي يقدمها الصندوق للقطاع الخاص من أجل تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها في هذا القطاع، لإحلالها محل العمالة الوافدة». (للمزيد)
وتعد شهادة «السعودة» التي تصدرها وزارة العمل أحد المستندات الرئيسة التي يجب أن تحصل عليها منشأة القطاع الخاص عند طلب تجديد التراخيص الخاصة بفتح المنشآت أو تشغيلها، وإصدار تأشيرات زيارة العمل إلى المملكة، على أن تقوم وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الخارجية لإيجاد آلية مناسبة بين الوزارتين في هذا الشأن، وإصدار سجل تجاري لفرع منشأة لم تحقق نسبة «السعودة» المطلوبة نظاماً، وتجديد التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة المهنية أو الحرفية، الحصول على خدمات الكهرباء بالنسبة إلى المنشآت التي يعمل فيها تسعة أشخاص فما دون، وليس من بينهم سعودي واحد غير مسجل في أية منشأة أخرى.

مدارس "الشرقية" تتصدى لطالبات يمارسن "البلطجة"... بعد "المسترجلات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 ربيع اول 1436هـ - 6 يناير 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
بدأت مدارس بنات في المنطقة الشرقية التصدي لما يعرف بـ «التنمر» في المدارس، بعد رصد طالبات يحاولن نشر الظاهرة بصورة «غير عادية»، من خلال ممارسة البلطجة والتسلط والترهيب والاستئساد والاستقواء. وأكدت إدارات مدارس أهمية محاربة الظاهرة «كمطلب ضروري»، والتي جاءت بعد ظاهرة «المسترجلات».
ويُعد «التنمر» شكلاً من أشكال الإساءة المتعمّدة، أو المضايقات المتكرّرة التي يرتكبها الطالب «المتنمّر» بحق طالب آخر أضعف منه جسدياً أو معنوياً. وهو يتخذ مظاهر مختلفة من بينها الأذى الجسدي، مثل الضرب واللكم والركل، أو

المعنوي من خلال التهكم وإلقاء الألقاب على سبيل الاستهزاء، وفي عصر التكنولوجيا بات التنمّر ممكناً أيضاً من خلال رسائل قدح وذم عبر البريد الإلكتروني.
ونفذ مكتب التربية والتعليم في غرب الدمام أخيراً، ورشة عمل حول الظاهرة، بعنوان «الوقاية من التنمر». من أجل وضع حد للظاهرة، ومعرفة الأسباب المؤدية إليها، وصوغ برامج وقائية، للحيلولة دون تسللها إلى المدارس وتفشيها بين الطالبات بصورة أوسع، إضافة إلى توعية الأهالي بها، وتعريفهم بمسميات الظاهرة. وحملت الورشة عنوان «نحو بيئة تعلم آمنة وداعمة»، ونفذتها إدارة التوجيه والإرشاد بحضور مرشدات طلابيات.
وقالت مديرة إدارة التوجيه والإرشاد نادية السحيمي: «إن الاهتمام بالمشكلات الطلابية لم يعد ترفاً تربوياً، بل هو مطلب لحاجة ملحة لتفشي ظاهرة التنمر في ظل غياب الرقابة المدرسية والأسرية. ولا سيما أنها من أكثر الظواهر شيوعاً لدى الطالبات، التي يجب على المختصات التصدي لها من خلال إعداد البرامج الوقائية والعلاجية».
وعقدت الورشة أربعة جلسات، حملت إحداها عنوان «من المسؤول»، وقدمتها المشرفة التربوية نادية الغامدي، وتحدثت فيها عن الأسباب المؤدية إلى ظهور ظاهرة «التنمر»، بالاستناد إلى آراء مدارس علم النفس حول «التنمر»، تلتها إجراء تطبيقات برنامج «الفويس للوقاية ضد التنمر» للمرشدة الطلابية في الثانوية الـ30 هند الحربي، التي بدورها نوهت إلى أن تجربة تم تطبيقها «أسهمت في خلق بيئة آمنة في أوساط الطالبات». وكشفت حالات التنمر في المدارس، مؤكدة على «تثقيف» المجتمع المدرسي حول الظاهرة وآثارها على الطالبات.
وقالت الحربي: «نشأت هذه الظاهرة في الغرب وبدأت تغزو مدارسنا بفعل تأثيرات العولمة والغزو الإعلامي الغربي. ويكفي الاطلاع على الإحصاءات العالمية الخاصة بهذه الظاهرة للوقوف على خطورتها. ففي الولايات المتحدة الأميركية، التي يعتبر فيها التنّمر المشكلة الأكثر حضوراً من بين مشكلات العنف في المدارس، تُشير الدراسات إلى أن ثمانية من طلاب المدارس الثانوية يغيبون يوماً واحداً في الأسبوع على الأقل، بسبب الخوف من الذهاب إلى المدرسة، بسبب المتنمرين».
وتحدثت المرشدة الطلابية في الثانوية الـ 18 نادية السطامي عن «مهارات الاتصال في البيئة المدرسية». واختتمت الورشة بتوصيات عدة، من أبرزها «حصر أهم البرامج الوقائية للوقاية من التنمر على مستوى البيئة المدرسية، ومنها برنامج «تكافل». وعلى المستوى الأسري، من خلال إعداد نشرات توعوية للأهالي وإيجاد برنامج توعوي أسري، وكذلك وضع خطط علاجيه والتي منها تطبيق الإرشاد الجمعي».

شدد على تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل وأقر ملاءمة دراسة نظام للتوطين

الشورى يرفض ضم مدد الخدمة لـ"التقاعد المبكر" بنظام تبادل المنافع بين أنظمة التقاعد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/1010580

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
رفض مجلس الشورى تعديل الفقرة السادسة المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية وأسقط التصويت امس الاثنين توصية اللجنة الخاصة بدراسة مقترح بهذا الشأن وعارض المجلس النص المقترح للفقرة السادسة من المادة الثالثة المشار إليها بأن تكون "مدد الاشتراك المضمومة مكملة لاستحقاق

معاش التقاعد قبل بلوغ سن الستين في النظام الأخير واشتراط أن يمضي المشترك خمس سنوات في النظام الأخير، مالم تكن أسباب الضم ناتجة من التخصيص أو كان انتهاء الخدمة بسبب الوفاة او العجز أو التنسيق من الخدمة"، وسقط بذلك إضافة فقرة سابعة للمادة الثالثة من نظام تبادل المنافع تنص على " لا يجوز في حالة ضم الخدمات الجمع بين المعاش التقاعدي وراتب الوظيفة المشمولة بأي من نظامي التقاعد المدني والعسكري أو نظام التأمينات الاجتماعية".
وأسدل بذلك الستار على محاولة معالجة مشكلة أوجدها النظام القائم لتبادل المنافع التي تعتبر عائقاً للكثيرين من الاستفادة من نظام المنافع باشتراط أن يكمل طالب ضم المدد كامل المدة المطلوبة للتقاعد المبكر في النظام الأخير، وأبدى عدد من أعضاء المجلس تحفظهم على المقترح مؤكدين أهمية ضمان عدم المساس بمصالح المتقاعدين خصوصاً أولئك الذين يتقاعدون مبكراً ويضطرون للعمل في القطاع الخاص لزيادة دخلهم.
د. الشيخ يطالب بلجنة استشارية دائمة بين الشورى والخارجية لإعداد وتنفيذ استراتيجيتها
عضو ترى أن مركز المرأة بوزارة الخارجية لم يقم بدوره وأخرى تؤكد ضعف تمثيلها الدبلوماسي
من ناحية أخرى طالب المجلس صندوق تنمية الموارد البشرية بزيادة برامج التدريب والتأهيل الموجه لقطاعي التشييد والبناء والتشغيل والصيانة بما يسهم في الإسراع في توطين الوظائف لهذين القطاعين، وشدد على الإسراع في تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل وتفعيل دوره بما يمكنه من توفير الإحصاءات والمعلومات والبيانات والتقارير الدقيقة والحديثة لطالبي العمل والمهتمين بشؤونه في القطاعين الحكومي والخاص.
ودعا المجلس في قراره صندوق تنمية الموارد البشرية بتطوير آليات توظيف السعوديين من خلال العمل مع الجهات المعنية لوضع تعريف موحد للباحثين عن عمل، وتصنيف معتمد للمهن وللمستفيدين من خدماته من المؤسسات والأفراد وربط خدمات الصندوق بهذا التصنيف وهي التوصية التي تقدم بها العضو عبدالعزيز الحرقان وتبنتها لجنة الإدارة.ووافق الشورى في جلسته العادية الثالثة التي ترأسها الدكتور عبدالله آل الشيخ يوم امس الاثنين على ملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام التوطين في المملكة، المقدم من العضو عبدالرحمن الراشد، بعد مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأنه وكان مجلس الشورى قد استهل جلسته الثالثة بمناقشة تقرير وتوصيات لجنة الشؤون الخارجية، بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1435/1434ه الذي نشرته " الرياض" وطالبت اللجنة بأبرز توصياتها الخارجية بوضع برنامج تمويل لتملك موظفي وزارة الخارجية العاملين في الخارج مساكن داخل المملكة بأقساط ميسرة وتتحمل الوزارة تكاليف التمويل وتضع الضوابط اللازمة لذلك، والتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية لوضع الحوافز المالية اللازمة لتعيين الكوادر السعودية المؤهلة بشغل حصص المملكة في مناصب المنظمات الدولية المختلفة ووظائفها تأكيداً على قرار للمجلس صدر عام 1430.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة طالب أحد الأعضاء وزارة الخارجية بالمزيد من الاهتمام بالأنشطة الثقافية الخارجية مشيراً إلى أن الكثير من الدول المتقدمة تولي الجانب الثقافي اهتماماً كبيراً في سياساتها الخارجية لنشر ما تملكه من موروث ثقافي، ولاحظ العضو ضعفاً في اهتمام وزارة الخارجية بالقارة السمراء، مؤكداً أن العلاقات السعودية الأفريقية تحتاج إلى المزيد من الاهتمام استجابة للمبادرات الودية التي صدرت من أكثر من جانب أفريقي والتي تؤكد رغبة الجانب الأفريقي في تطوير العلاقات مع المملكة.
واقترح العضو عساف أبوثنين فصل الإعلام الخارجي عن وزارة الثقافة والإعلام وضمه إلى وزارة الخارجية، موضحاً أن الواقع الراهن للإعلام الخارجي أثبت عدم فاعليته في أداء دوره المطلوب سياسياً وثقافياً ما يستدعي فصله عن وزارة الثقافة والإعلام ودعمه مادياً وإدارياً ليكون أداة من الأدوات الفاعلة في السياسة السعودية الخارجية.
ورأت نائب لجنة الإدارة والموارد البشرية دلال الحربي بأن مركز المرأة في وزارة الخارجية رغم أن عمره تجاوز العشر سنوات إلا أنه لم يقم بدوره بالشكل المطلوب، مطالبة الوزارة بتفعيل هذا المركز ليعكس صورة المرأة السعودية الحقيقية، ولاحظت العضو لبنى الانصاري ضعف تمثيل المرأة في العمل الدبلوماسي والوظائف العليا في وزارة الخارجية، مشيرة إلى أن المرأة السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أثبتت كفاءتها وجدارتها بالثقة الملكية في أكثر من موقع، وطالبت وزارة الخارجية بأن تكون مواكبة لهذه الثقة الكريمة
ودعا أحد الأعضاء إلى تفعيل ما أسماه بالدبلوماسية الشعبية، لتحقيق التواصل الشعبي الفعال مع الثقافات المختلفة ولنقل وجهات النظر السعودية للقاعدة العشبية في البلد المستهدف، مقترحاً إنشاء جهاز تابع لوزارة الخارجية يعني بالدبلوماسية الشعبية.
ورأى العضو سعيد الشيخ بأن تطورت السياسية التي تبعت الثورات العربية جعلت المملكة مضطرة أو مختارة في التخلي عن ممارسة دورها التقليدي في الدبلوماسية الهادئة والمتينة، وأخذ دور أكثر مبادرة وجرأة لملء الفراغ الاقليمي الذي افرزته تلك التطورات السياسية في بعض الدول العربية لمواجهة تزايد النفوذ الإيراني أو التصدي للمحاولات التركية لاستغلال الاسلام السياسي، من جهة أخرى مع تعدد هذه الملفات الحرجة وعلى رغم حجم الازمات المتزايدة المحيط

بالمملكة إلا أن تقرير وزارة الخارجية المعروض على مجلس الشورى الخارجي ورأي اللجنة المختصة لم يتناول صلب أعمال الخارجية وذهب إلى توصيات لمعاجلة جوانب ادارية لا تعين الوزارة في مواجهة تحديات الدبلوماسية.
وأضاف الشيخ بتأكيده على أن المملكة حققت بعض النجاحات في التحول في سياساتها الخارجية ولكن هذا في الدبلوماسية مسألة نسبية وقد تكون مؤقتة فبعض الأمور لم تستقر والنتائج المستقبلية ليست مضمونة، وأكد بأن التحول في السياسة الخارجية يتطلب تعميق البعد المؤسسي لزيادة احتمالات النجاح وايضا لإدراك الابعاد المستقبلة للمواقف الحالية ويجب أن يطالب بتشكيل لجنة استشارية دائمة مع مجلس الشورى في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية الخارجية.

من خلال ربط الأنظمة بالبصمة عبر مركز المعلومات الوطني

"العدل" تنهي مشكلة انتحال الشخصيات بين النساء والرجال في كتابات العدل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1010493

الرياض- أسمهان الغامدي
أنهى ربط أنظمة كتابات العدل بالبصمة عبر مركز المعلومات الوطني المشكلة الأزلية التي كانت تعاني منها كتابات العدل والمحاكم والمتمثلة في انتحال الشخصية سواء كان بين الرجال أو النساء.
إلى جانب توفير إمكانية تقييد الوكالات بتاريخ انتهاء تفسخ معه الكترونياً، فضلاً عن عدم الحاجة إلى الشهود إلا في بعض الحالات كما أنه تم طرح برنامج الوكالات الإلكتروني عبر موقع الوزارة مما سهّل على المواطنين عملية إعداد الوكالات مما وفر الوقت والجهد في الانتظار لدى كتابات العدل.
أبان هذا رئيس لجنة الإشراف على أنظمة كتابات العدل الإلكترونية بمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء الشيخ خالد التويجري، مؤكدا على أن ربط نظام (الوكالات الإلكتروني) والنظام (العقاري الالكتروني) في كتابات العدل مع وزارة الداخلية عبر البصمة أنهت المشكلة التي تؤرق كتابات العدل والمحاكم والمتمثلة في انتحال الشخصية، مشيراً إلى أن الوزارة بدأت تطبيق نظام الوكالات الإلكتروني في 255 كتابة عدل ومحكمة آخرها كتابة عدل محافظة السليل بعد إنهاء الإجراءات الفنية والتقنية.
وأضاف جاهزية الوزارة للتوسع في الربط الإلكتروني لجميع أنظمة كتابات العدل وأنها فقط تنتظر إكمال شركات الاتصالات خدماتها بالمناطق المستهدفة، كاشفاً أن اللجنة نفذت خطة تجريبية لربط بعض كتابات العدل بالاتصال عبر أجهزة المايكرويف عالي التردد في الجهات التي لا تتوفر بها خدمة انترنت.
وعدّد مميزات نظام الوكالات الإلكتروني والتي من أبرزها أنه لا يقبل أي وثيقة مزورة كما أنه أتاح لكتابات العدل الاطلاع على الوكالات المفسوخة والملغاة، وتوحيد نصوص الوكالات وعدم قبول الوكالات المزورة والسماح بفسخ وكالات المتوفى بمجرد إصدار شهادات الوفاة، وتقييد الوكلاء بما نصت عليه وكالاتهم فقط وعدم إضافة أي نصوص أخرى لها.
وأوضح أنه أتيح أيضاً للجهات الحكومية والأهلية التحقق من صلاحية الوكالات عبر خدمة تحقق بموقع الوزارة الالكتروني، فضلاً عن أن نظام الوكالات معد للربط مع جميع الجهات الحكومية والأهلية حسب متطلبات كل جهة، لافتاً إلى أن الأنظمة الإلكترونية الخاصة بكتابات العدل وجدت تفاعلاً كبيراً من منسوبي كتابات العدل والمحاكم والمستفيدين منها لما تقدمه من خدمات لهم.

على الصعيد نفسه أشار التويجري إلى تطبيق النظام العقاري الالكتروني في 121 كتابة عدل ومحكمة ويتم من خلاله إجراء عملية التوثيق وتسجيل كل ما يتعلق بالثروة العقارية من نقل الملكية والفرز والدمج والرهن لصناديق الإقراض الحكومية وكذلك إنهاء إجراءات افراغ منح الأراضي بأنواعها، وكان آخر تلك الجهات تطبيقاً للنظام، كتابة عدل محافظة ضرماء التابعة لمنطقة الرياض.

ولفت إلى أن النظام العقاري الالكتروني يرصد المؤشرات العقارية ارتفاعاً أو انخفاضاً وفقاً لفترات زمنية محددة ويحصي عملية الإفراغات التي تتم وحركة العقار أسبوعياً، ويتيح للإدارة العامة لتقنية المعلومات إصدار تقرير أسبوعي للمؤشر العقاري، مؤكداً أن أهم ميزات نظام الإفراغات الإلكتروني عدم قبوله للازدواجية، وسرعة انتقال الملكية العقارية والربط مع أمانة مدينة الرياض، ودقة البيانات وسهولة البحث عن الممتلكات العقارية. وأوضح بأن الوزارة أقرت مؤخراً برنامج التمويل الإضافي بصيغة جديدة تضمن حقوق المواطن بالاتفاق مع صندوق التنمية العقارية والبنوك التجارية، وأن الصيغة تتضمن تسجيل العقار باسم المواطن المستفيد بصفته مالكاً ثم يرهن العقار لصالح الصندوق والبنك التجاري، كضمان للقرض، مؤكداً تسجيل صكوك جميع العقارات الخاضعة لبرنامج التمويل الإضافي، باسم مالكيها من المواطنين، ويحق للصندوق أو البنك الحصول على صورة من الصك.

واختتم حديثه بإن هذه النجاحات لم تكن لتحقق لولا الدعم اللا محدود الذي تجده لجنة الاشراف على أنظمة كتابات العدل الإلكترونية من وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى والذي لا يألو جهداً بالتوجيه والمتابعة المستمرة.

تمويل 5 مشروعات للسجناء المفرج عنهم هذا العام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 ربيع اول 1436هـ - 6 يناير 2015م

اضغط هنا

احمد الشهري – الدمام

قررت مؤسسة الامير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية من خلال « برنامج مشروعي» لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مشروع حاضنات السجون لتأهيل مخرجات السجون ومستشفيات الأمل ودور الملاحظة افتتاح وتمويل 5 مشروعات تجارية للمفرج عنهم في سجون المملكة للعام الحالي 1436هـ، فيما نجح البرنامج خلال العام المنصرم في افتتاح 5 مشروعات تجارية للشباب في محافظات المنطقة الشرقية.

وأوضح الامين العام للمؤسسة الدكتور عيسى بن حسن الانصاري أن المؤسسة مع مطلع العام الحالي بدأت العمل في المرحلة الثانية من «برنامج مشروعي « الذي يأتي ضمن مشروع حاضنات السجون لتأهيل مخرجات السجون والذي تم تعميمه على مستوى المملكة بالإتفاق مع الادراة العامة لسجون في المملكة، مشيرا إلى ان عدد المشروعات المعتمدة لهذا العام تصل إلى 5 مشروعات تجارية للمفرج عنهم على مستوى المناطق.

مواطنون يطالبون الشورى بالتأمين الطبي ومناقشة نظام المخالفات المرورية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م

اضغط هنا

أحمد الجهني - جدة تصوير- أحمد حفيظ
طالب مواطنون من مجلس الشورى ضرورة تفعيل التأمين الطبي والنظر في نظام المخالفات المرورية، مشددين على أن يقوم الشورى بدوره المناط به لخدمة المواطن والاهتمام بمختلف جوانبه حياته الاجتماعية والمعيشية والصحية وفقا لتطلعات وتوجهات القيادة الحكيمة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، وناشدوا المجلس إعادة النظر في كثير من الأنظمة، التي تتسم بالبيروقراطية في الوقت، الذي تسهر قيادتنا وتحرص على راحة المواطن وتقديم أقصى الخدمات له.
وقال ماجد الزري وعمر باعجلان: إن التأمين الصحي هو مطلب ليس لنا فحسب، بل إن لكل مواطن يتطلع وبشغف إلى دراسته وإقراره ولعل الإقرار والتنفيذ والاعتماد أصبح ملحا في ظل الأسعار الباهضة، التي يقتصها العلاج عبر المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة، والتي نضطر مرغمين في كثير من الأحيان إلى طرق وأبوابها للعلاج إما لما تشهده المستشفيات والمراكز الحكومية من تكدس وزحام أو لعدم وجود المتخصصين، الذي يستقدمهم القطاع الخاص واستغلال الأمر بعد ذلك تجاريا في الوقت، الذي لابد من الدفع مقابل العلاج لأن المرض لايعترف بوضعك المعيشي ولايفقه في قلة حيلتك، بل إن العلاج يجبر على الدين أحيانا، وإن لم يكن فيستنزف ما جمع خلال أشهر قد تكون في أمس الحاجة إليه.
ووافقهم سعود اليامي ونادر اليامي قائلين نتطلع من مجلس الشورى إعادة النظر في حوافز العسكريين ومحفزاتهم أثناء عملهم وأدائهم للواجب والموظفين الحكوميين، فالقطاع الخاص في بعض أعماله أصبح يتفوق ماديا على كثير من الأعمال الحكومية.. أما رجا راجي الحربي فطالب المجلس بمناقشة أوضاع المتقاعدين وخاصة في القطاع الخاص فهي لاتكفي، وخاصة أن لديهم أسرا يعولونها في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، والذي يدركه الجميع في الوقت الذي لم يطرأ على مرتبات المتقاعدين أي زيادة مجزية فوضعنا كمتقاعدين يحتاج إلى زياة تكفي الحاجة.
أما مقرن اليامي فطالب المجلس بإيجاد حلول أو مناقشة في نظام المخالفات المرورية فهي مرتفعة بشكل كبير
أبوبكر باناجه تمنى التوفيق للمجلس أولا ومن ثم عليه متابعة القرارات التي تصدر لصالح المواطن، كما نتطلع إلى تدخله في كثير من الأنظمة العتيقة، التي تحتاج إلى تطوير ومواكبتها وتنفيذها من قبل الجهات، التي لها صلة بخدمة المواطن في ظل التقنية الحديثة.

• ملحقية أمريكا" توقف الصرف على الزوجات والأبناء غير الموجودين مع المبتعثين

المبتعثون يطالبون بإعادة النظر ويؤكدون: ملزمون شرعاً بالإنفاق على أسرنا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
اضغط هنا

علي السناني - واشنطن
بدأت الملحقية الثقافية السعودية في الولايات المتحدة بإيقاف الصرف عن الزوجات والأبناء غير الموجودين مع المبتعثين؛ ممّا أدّى إلى تذمر الكثير منهم، مُطالبين الملحقية بالنظر مرة أخرى في هذا الأمر.

وقال عدد من المبتعثين لـ«المدينة» إنهم تضرّروا من هذا القرار نظرًا لأنهم كأزواج مسؤولين شرعًا عن الإنفاق على زوجاتهم وأولادهم. وأكدوا أن القرار أدّى إلى حدوث مشكلات أسرية لا يستطيعون حلّها، وأن الحلّ في يد وزارة التعليم العالي التي ينبغي أن تعيد النظر في القرار.

يقول المبتعث خالد السلطان: أنا متزوج، ووهبني الله بنتين «جنى 14 سنة، ولوجين 13 سنة». وقد بدأتُ ببنتيّ لأن المشكلة تتعلّق بهما. حضرنا إلى أمريكا منذ بضع سنوات، ولم يتبقَ لي إلاّ سنتان للعودة لأرض الوطن. (جنى ولوجين) في بداية مرحلة المراهقة، وهذه المرحلة العمرية خطرة جدًّا، وتحتاج إلى رعاية مكثّفة واهتمام.

وأضاف: بحكم انشغالي بدراستي، أقضي أغلب وقتي في المكتبة، وأمّهم هي التي ترعاهم، وعندما لاحظتْ أمّهم بعض التغيّر في السلوكيات، أخبرتني بالأمر، طلبتُ منها أن تحاول أن تعرفَ مصدر هذه السلوكيات المستحدثة في البنتين، وبعد يومين أخبرتني أن المصدر هو المدرسة، فأخبرتها بأنه إذًا يجبُ علينا إرجاعهما للسعودية؛ للحفاظ عليهما، لتتعلّما في بيئتنا الإسلامية التي نشأنا عليها، والتي أرغب أن تنشأ ابنتيّ عليه.

بعد أسبوعين رتَّبتُ كلّ شيء، وبالفعل عادتا للسعودية مع أمهما، وبقيت أنا لأكملَ ما بدأته. كنتُ كلّ شهر أحوّل لهم مصروفهم الشهري من المكافأة التي تأتي من الملحقية للمرافقين، ولكن من شهر تقريبًا تم إيقاف مكافآت المرافقين؛ لعدم وجودهم معي في أمريكا.

الآن أنا بين نارين: إمّا أن أعيدهما لأمريكا ليستمر الصرف، وتعيش ابنتيّ المراهقتان الحياة الأمريكية، وإمّا أن أبقيهما في السعودية، وألغي بعثتي وأعود لهما. تكلّمتُ مع الملحقية، ولكن الكلُّ يرفضُ أن يتعاون معي، ولا أعلم ما يمكنني أن أفعله.

من جهته قال أنس البدري: أنا متزوج منذ 15 سنة، ولم يرزقني الله بمولود إلاّ بعد عشر سنوات من زواجي.. لدي «لمار» وهي الآن تبلغ 5 سنوات تقريبًا. حضرنا لأمريكا منذ سنة، وبدأنا حياتنا بحلم وردي نرغب في تحقيقه. بعد وصولي لأمريكا بتسعة أشهر كان لدي جار من السعودية، لديه أطفال.. أحد أطفاله كان يلعب، وتعرقل أثناء نزوله من الدرج فكُسرت يده.. ذهب به للمستشفى، وأتت الشرطة تحقق مع الأب والأم، وكانت الأمور تسير للأسوأ، حيث أخبرت الشرطة الأب بأنه سوف يُسحب ابنه بسبب إهماله. ولكن لطف الله أن جارتهم أمريكية شاهدت الابن وهو يقع، وذهبت مع الأب للمستشفى، وقالت للشرطة أنا شاهدة أن ما حدث ليس إهمالاً من الأب والأم، وأن ما حدث هو حدث عرضي، قد يحدث لأي طفل في عمره، وأنا جارتهم، وأعلم أنهم يحسنون معاملة أبنائهم. يخبرني جاري أنه لولا لطف الله، ثم شهادة جارتي لسُحب ابني مني.

بعد هذا الموقف تخوّفت زوجتي وأنا من أنه لأي سبب -لا سمح الله- ممكن تُسحب «لمار» منا، فقررتْ زوجتي العودة للسعودية، وبقيت أنا. وكان ما يأتي من الملحقية يذهب لهما كمصروف. الآن بعد انقطاع المكافأة ليس لديّ دخلٌ آخر للصرف عليهما.

بدوره قال سعود العتيبي: حدث سوء فهم بيني وبين زوجتي، وكاد الأمر يصل للطلاق، وقررنا أن نبتعد عن بعض لفترة حتى تهدأ الأمور. فرجعت زوجتي مع الطفلين للمملكة، وأنا الآن في أمريكا، ومنذ فترة تم إيقاف المكافأة لعدم وجودهم في أمريكا.

الآن شرعًا وعُرفًا عائلتي أنا المسؤول عنهم، ولكن مع إيقاف الصرف.. كيف أستطيع أن أصرف عليهم؟ وهل أحضرهم لأمريكا والمشكلة لم تنتهِ بيننا بعد؟ ممّا يزيد من فرص حدوث طلاق؟ هل هذا ما تريده الملحقية؟

الملحقية لا تتجاوب.. والوزارة ترد برسالة نصية!!

وبدورها قامت «المدينة» بالتواصل مع الملحقية الثقافية بأمريكا منذ أكثر من شهر، وأفاد الملحق الثقافي الدكتور محمد العيسى بأن الملحقية سوف ترد على استفسارات «المدينة» في أقرب وقت، ولكن «المدينة» رغم اتصالاتها المتكررة ورسائلها للملحقية لم تتلقَّ ردًّا حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

ثم قامت «المدينة» بالتواصل مع المتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي الدكتور محمد الحيزان، وأرسلت جميع الاستفسارات له، وبعد أسبوع اكتفى المتحدث الرسمي للوزارة بإرسال رسالة نصية تحتوي رابط قرار رقم 62 الصادر من مجلس الوزراء بموقع وزارة التعليم العالي على الإنترنت.

عضو شورى: يجب أن لا يوقف الصرف على الأسرة

قال عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن العطوي، إن ربّ الأسرة ملزمٌ شرعًا بالإنفاق على أسرته، ونظرًا لكون مبتعثي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي يشترط فيهم أن لا يكون المبتعث يعمل بوظيفة حكومية، ونظرًا لأن أسرة المبتعث تعتمد على ما يقدمه البرنامج لهم من مكافأة، ونظرا لخطورة الموقف على اهتمام المبتعث بإنجاز ما كلف به، فإنه يجب أن لا يوقف الصرف على الأسرة إلاّ بعد الوقوف على الحالة، ومعرفة سبب عودتها إلى الوطن، وتركها لعائلها.

وطالب وزارة التعليم العالي بدراسة عاجلة للحالات والظروف التي أجبرت بعض الأسر بالعودة للوطن، ومعالجتها بما يضمن استمرارية المبتعث في مهمّته، ورسالته حتى لا يخسر الوطن النتيجة التي استهدف من أجلها ابتعاث أبنائه وبناته.

وأضاف إنه عندما أقر برنامج الابتعاث للدراسة في الخارج استهدف بناء أهم عنصر من عناصر تنمية هذا الوطن المبارك ألا وهو الإنسان فأرسل أبناء وبنات هذا الوطن إلى الخارج لاكتساب المعارف، والعلوم النافعة التي تعود على المواطن والوطن بالفائدة العظيمة.

محامٍ: قرار رقم 62 صادر قبل برنامج الابتعاث الخارجي

أوضح المحامي رامي بادي المطيري أن المبتعث يواجه صعوبات نظير عدم وضوح لائحة الابتعاث، وعدم تماشيها مع برنامج خادم الحرمين الشريفين، وبالاطلاع على لائحة الابتعاث الصادرة عام 1401هـ، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 62 وبتاريخ 1421/03/10هـ نجد أنها عُنيت بابتعاث الموظف الحكومي من حيث الموافقة على ابتعاثه من جهة العمل، والتفرّغ، وإلحاق الزوجة به، بينما صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ذو الرقم 5387/م ب المؤرخ في 1426/4/17هـ بانطلاق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في عام 1426هـ، الأمر الذي يدعو معه للتفرقة ما بين المبتعث على برنامج خادم الحرمين الشريفين، والموظف المبتعث من جهة عمله.

وأوضح أن أحد شروط الالتحاق ببرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي ألاّ يكون المتقدم للابتعاث شاغلاً لوظيفة حكومية؛ ممّا يعني أنه لا يوجد دخل لمبتعث برنامج خادم الحرمين الشريفين إلاّ ما يتم صرفه للمبتعث من الملحقية الثقافية. بينما المبتعث الحكومي يحصل على راتبه الأساس من جهة عمله، ومكافأة الملحقية الثقافية، وهذا يشكل عبئًا ماليًّا على مبتعث برنامج خادم الحرمين الشريفين المتزوج؛ كونه مُلزمًا بالصرف على عائلته، سواء بفترة إقامتهم معه، أو عودتهم للمملكة، وإيقاف الصرف الشهري يلحق بهم الضرر.

وأكد أن إيقاف الصرف يُعتبر بمثابة العقوبة، الأمر الذي يحتم معه ضرورة إدخال وتعديل بعض مواد نظام الابتعاث بما يتواءم مع برنامج خادم الحرمين الشريفين، حيث إن القرار رقم 62 الذي تستند عليه الوزارة لا ينطبق بواقع الحال على مُبتعثي برنامج خادم الحرمين الشريفين لكونه سابقًا على بدء برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

نوهوا بقرار مجلس الوزراء .. مختصون لـ"عكاظ":

شهادة السعودة تعزز توطين الوظائف وتحد من البطالة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150106/Con20150106745202.htm

محمد العبدالله

اعتبر اقتصاديون ومسؤولون أن قرار مجلس الوزراء المتعلق باعتماد شهادة السعودة الصادرة من وزارة العمل، كأحد المستندات الرئيسة عند التقدم لإحدى الخدمات أمر إيجابي.

وقال لـ(عكاظ) رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية عبدالرحمن العطيشان إن قرار مجلس الوزراء المتعلق باعتماد شهادة السعودة الصادرة من وزارة العمل كأحد المستندات الرئيسة عند التقدم لإحدى الخدمات أمر إيجابي يساهم في تنظيم عملية السعودة وانسيابية الإجراءات القانونية في سير المعاملات لدى العديد من الجهات الحكومية.

ولفت إلى أن القطاع الخاص يحرص على تلبية جميع الاشتراطات المتعلقة باكتمال الملفات اللازمة لكافة المعاملات لدى العديد من الوزارات الحكومية.

وأضاف أن القطاع الخاص يتعاطى بإيجابية كاملة مع جميع القرارات التي تصب في المصلحة العامة، لاسيما في ما يتعلق بتنظيم آلية العمل لدى الجهات الحكومية، مشيرا إلى أن القرار يسهم في توطين الكفاءات السعودية في القطاع الخاص.

وأكد حرص الجميع على استيعاب الكوادر البشرية السعودية في التوظيف، لافتا الى أن القطاع الخاص يبحث عن الكفاءات الوطنية القادرة على النهوض بالأعمال على اختلافها.

وقال إن القطاع الخاص تعامل بشفافية عالية وتعاطى مع قرارات السعودة بإيجابية كاملة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على ارتفاع نسبة السعودة في العديد من الشركات الخاصة، الأمر الذي يشكل حالة إيجابية بكل المقاييس، مؤكدا أن الشركات الأهلية تبحث عن الكوادر المؤهلة.
من جهته قال محمد برمان عضو لجنة المقاولات بغرفة الشرقية إن شركات المقاولات التي حصلت على النطاق الأخضر تعاني كثيرا من الحصول على احتياجاتها من العمالة لتنفيذ المشاريع التي فازت بها سواء للقطاع الحكومي أو الأهلي، مشيرا الى أن وزارة العمل تعهدت خلال إطلاق برنامج نطاقات بإعطاء الشركات في النطاق الأخضر جميع التأشيرات، بيد أن الواقع على الأرض يختلف تماما.
وقال الدكتور سالم باعجاجة إن استيعاب الكوادر الوطنية في الوظائف أمر تعمل الدولة بجدية لتحفيز القطاع الخاص عليه بكل السبل.

حجز 15 مركبة استغلت مواقف ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150106/Con20150106745366.htm

إبراهيم خضير (مكة المكرمة)
حجزت إدارة مرور العاصمة المقدسة 15 مركبة مخالفة قامت بالوقوف في الأماكن المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
وأوضح الناطق الإعلامي لمرور العاصمة المقدسة النقيب الدكتور علي الزهراني أن إدارة المرور طبقت نظام المخالفات بحق مرتكبي مخالفة الوقوف في المواقف المخصصة للمعاقين بالعاصمة المقدسة. وأضاف «بناء على توجهات مدير الإدارة العامة للمرور تم سحب 15 سيارة تقف في المواقف المخصصة لذوى الاحتياجات الخاصة وتم تطبيق ما ورد في المادة (50) من نظام المرور بحق مرتكبي المخالفات، وهذه الحملات سوف تكون مستمرة وتركز على المواقف المخصصة للمعاقين أمام الإدارات الحكومية والأسواق التجارية».

في ظل ترتيبات لإنهاء ملفات عالقة للعمالة المنزلية

6 إجراءات لاعتماد خطابات الاستقدام الموجهة للسفارات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150106/Con20150106745242.htm

عبدالرحيم بن حسن (جدة)
حصرت لجنة الاستقدام الوطنية التابعة لمجلس الغرف السعودية اعتماد الخطابات الموجهة لسفارات المملكة في الدول المرسلة للعمالة، التي اعتمدت المكاتب الأجنبية والسعودية، في استيفاء 6 إجراءات. وكشفت مكاتب استقدام عن تلقيها خطابات في الأيام الماضية، تتضمن أن على كل مكتب استقدام أن يتقدم إلى اللجنة الوطنية، راغبا في اعتماد ارتباطه بالمكاتب الأجنبية، أن يرسل إلى اللجنة الوطنية أصل الخطاب مصدقا من الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة التي يوجد بها المكتب، بالإضافة إلى ترخيصين من المكتبين السعودي والأجنبي شريطة أن يكونا ساريي المفعول، على أن يرسل إلى مدير إدارة قطاع الخدمات في مجلس الغرف. ووضع مجلس الغرف ممثلا في اللجنة، شرطين للطلبات المتعلقة بطلب عقود الارتباط؛ أحدهما توفير أصل الخطاب موجه لمدير إدارة القطاع الخدمي بمجلس الغرف، والآخر توفير أصل التفويض

باستلام العقود على أن يكون مصدقا من قبل الغرفة التجارية والصناعية الموجودة في منطقة صاحب الطلب. يشار إلى أن اللجنة الوطنية للاستقدام تبحث حاليا مع عدة جهات سبل إنهاء ملفات استقدام العمالة المنزلية العالقة عبر التفاوض على عدة أمور مستغلة تعدد الخيارات.

«التعليم الشامل" ينهي معاناة طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150106/Con20150106745335.htm

محمد العبدالله (القطيف)

عتبرت أخصائية صعوبات التعلم أفراح علي آل فتيل، مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، للتطوير والتعليم الشامل مدخلا من مداخل التعلم، مشيرة إلى أن التعليم الشامل المزمع إدخاله في مدارس التعليم العام يهدف إلى تلبية احتياجات جميع المتعلمين.

وذكرت أن المشروع يلزم كافة مدارس التعليم العام بقبول جميع الأطفال بغض النظر عن الإعاقة الحسية أو الذهنية أو الاجتماعية أو الانفعالية أو اللغوية أو أي حالات أخرى، مناشدة وزارة التربية والتعليم، بضرورة تعيين أكبر قدر ممكن من الطاقات البشرية المتمثلة في خريجي وخريجات التربية الخاصة لتشكيل فريق عمل متكامل مكون من أخصائي نفسي، سلوكي، اجتماعي، معلم تربية خاصة، إضافة إلى معلم الصف والمرشد والمدير لعمل ما يلزم تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة من تشخيص وعلاج ووضع خطط للتدريس تتناسب مع قدراتهم مراعين الفروق الفردية بينهم.

وطالبت بضرورة تهيئة البيئة المدرسية والصفية للطلبة والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الوسائل المناسبة لهم، فضلا عن تدريب طاقم المعلمين والمعلمات للتعامل مع الطلبة والطالبات المعنيين.

وأشارت إلى أن التعليم الشامل سيفتح باب التعليم أمام جميع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، فالتعليم ليس حكرا لأحد وهو من حق الجميع، لافتة إلى أن التعليم الشامل يمثل العدالة والمساواة للجميع، معتبرة مشروع التعليم الشامل بشارة خير للأمهات اللائي بكين بحرقة على أطفالهن المعاقين، جراء رفض المدارس قبولهم (بنين – بنات)، فيما ستكون المدارس في المرحلة القادمة ملزمة بالقبول من خلال المساواة مع الأطفال الأسوياء.

وذكرت أن الجميع بانتظار صدور القرار الوزاري المتعلق بالشروع في تطبيق التعليم الشامل في مختلف مدارس المملكة، معبرة عن شكرها لملك الإنسانية الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على مشروع تطوير التعليم الشامل.

تحدى "العمل" مؤكداً أنه بديل لـ"نطاقات" وسيقضي على السعودة الوهمية

"آل مسعد": جهزت برنامجاً يقضي على البطالة وسأدفع مليوناً إذا فشـــل

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
http://sabq.org/CXugde

محمد حضاض- سبق- جدة:
رفع اقتصادي سعودي راية التحدي ضد وزارة العمل، معلناً عن إنهائه دراسة علمية متخصصة ستُسهم في القضاء على بطالة الشباب والشابات السعوديين بشكل نهائي، ومقدماً مليون ريال كغرامة يدفعها لوزارة العمل في حال ثبت عدم منطقية وجدية الدراسة التي عكف على وضع أهدافها وآلية تنفيذها على مدى أكثر من 13 شهراً، مشيراً إلى أنها ستؤمن الحياة الكريمة لهؤلاء السعوديين العاملين في القطاع الخاص بدلاً من السعودة الوهمية والأساليب الجشعة التي تمارس ضدهم من قِبل بعض ملاك الشركات والمؤسسات.
وشرح رئيس الغرفة الصناعية التجارية بينبع، علي آل مسعد، دراسته التي أنهاها أخيراً، مؤكداً أنها تتضمن العديد من البنود، منها وضع فكرة إلزام منشآت القطاع الخاص بدفع بدل سعودة بواقع 3000 ريال على كل نسبة من النسب المقررة عليهم كخيار لهم، بدلاً من إلزامهم بالسعودة الوهمية، وخصوصاً المنشأة التي لا تستوعب نسب السعودة المفروضة عليها قسراً من وزارة العمل.
وأضاف: يجب أن تتم الاستفادة من مبالغها الإجمالية التي سوف تتجاوز ثلاثة مليارات ريال من خلال ضخها بإحدى الشركات الوطنية لضمان تخصيص جزءٍ من هذه المبالغ لبرامج ابتعاث العاطلين السعوديين إلى الدول المتقدمة مهنياً، بحيث نضمن عودة هؤلاء الخريجين وهم مؤهلون بشكل سليم لسوق العمل الذي لم تنس الدراسة أن تضع له فكرة مجدية تتضمن رفع سقف رواتب موظفيه السعوديين بشكلٍ مشابه لنظام الخدمة المدنية، لضمان حصول هؤلاء الموظفين والموظفات على الأمان الوظيفي والعلاوات السنوية ومخصصات التقاعد لهم دون نقصان أو تلاعب من مؤسسات القطاع الخاص التي باتت بسبب أنظمة وزارة العمل فأر تجارب للبرامج التنظيرية غير المجدية.
وشدد في حديثه على أن هذه الفكرة هي ضمن حزمة من مجموعة أفكار عديدة احتوت عليها دراسته والتي سوف يعلنها أمام الجميع فور جلوس ممثل وزارة العمل معه على طاولة مناظرة تلفزيونية لتوضيح تفاصيل مشروعه.
وبحسب تأكيدات "آل مسعد"، فإن فكرة مشروعه التي قام بوضعها على أسس علمية وعملية تمت بعد تشخيصه لواقع مشاكل وزارة العمل والتي تتمحور في ارتفاع معدلات البطالة حسب الإحصائيات الرسمية التي بينت أن ما يقارب 500 ألف عاطل وعاطلة عن العمل ويتضاعف خلال السنتين القادمتين إلى مليون ونصف المليون, مع ازدياد أعداد الخريجين والخريجات الباحثين عن الفرص الوظيفية، وأشار إلى أن أنظمة وزارة العمل وتخبطاتها ساهمت في زيادة الفجوة من خلال وضعها لبرامج السعودة الإلزامية التي تحولت من ورائها إلى سعودة وهمية تمارس من قِبل بعض ملاك شركات ومؤسسات القطاع الخاص، للخروج من مأزق عقوبات برنامج نطاقات.
وبيّن: تفاقمت هذه الأخطاء مع استغلال العمالة الوافدة لمنفذي المشاريع الخدمية من خلال رفع أجورهم أو الامتناع عن تنفيذ هذه المشاريع، ما نتج منها تأخر كبير في الانتهاء منها بالموعد المحدد لها حسب ترسية عقودها من الوزارات المشرفة عليها. واستطرد آل مسعد "المشكلة تحول العاملين في القطاع الخاص إلى أشخاص محبطين بسبب عدم وضوح خريطة الطريق لمستقبلهم مع هذه الرواتب المتدنية، ونشوء ما يسمى بالبطالة المقنعة بشكلٍ هائل؛ بسبب جلوسهم على طاولات المكاتب دون تطور أو تطوير، في ظل فكر مالك المنشأة الذين قاموا بتوظيفهم لإسكات وزارة العمل.

وأردف: لقد وصل البعض من ملاك تلك المنشأة في استغلال وإذلال من تم توظيفهم من خلال مناصفتهم إعانة الموارد البشرية المخصصة لهم وذلك من خلال التحايل على الأنظمة بالادّعاء أنهم حصلوا على سلف مالية قبل حلول موعد رواتبهم. ولا ننسى في الوقت نفسه بعض الوظائف الوضيعة المخصصة لبنات الوطن والتي جعلته محل انتقاد المجتمع ونظرته الدونية لها.

وتابع "آل مسعد": مع استعراضي لهذه الإشكاليات التي كانت ضريبتها حدوث ظواهر سلبية سواء كانت اجتماعية مثل ارتفاع معدل العنوسة وتزايد الجرائم الأخلاقية والأمنية بسبب البطالة المقنعة والسعودة الوهمية، بالإضافة إلى تعثر المشاريع الخدمية وعزوف أصحاب رؤوس الأموال من الاستثمار المحلي واستغلال العمالة لأنظمة السعودة من خلال رفع أجورهم التي نتج منها تحويل أكثر من 130 مليار ريال سنوياً خارج بلادنا حسب الإحصائيات الرسمية فإنني لا أنسى أن أشير إلى أن توجهات قيادتنا الرشيدة هي توفير الحياة الكريمة لجميع أبناء الوطن.

وأكمل: وقد وضع قائد مسيرتنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله هذا المطلب في ذمة الوزراء ومسؤولي الجهات الحكومية الذين من بينهم منسوبو وزارة العمل وانطلاقاً من واقع تجاربي في سوق العمل والتي تجاوزت أكثر من 30 عاماً، فقد وضعت دراسة أراهن على نجاحها وأن يتحول من خلالها أبناء وبنات الوطن العاطلين إلى طاقات منتجة تعمل وهي متفائلة بمستقبلها وأمانها الوظيفي ولا أبالغ إذا قلت إنني بهذه الدراسة التي لو تم تبنيها من وزارة العمل لاستطعنا أن نقضي على جميع الإشكاليات التي تصاحب مشاريع القطاع الخاص والعاملين فيه.

العمالة والسعودة الفعّالة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
اضغط هنا

أحمد أسعد خليل

لم أكن يومًا ضد أيٍّ من قرارات سعودة الوظائف بمختلف مراحلها، بل كنت أقف مؤيدًا ومسانداً ومطبّقًا لها قدر استطاعتي، ووفق معطيات واحتياج العمل، وبما يتناسب مع مخرّجات سوق العمل لدينا، ومحاولة إيجاد البيئة المناسبة لها. ومع كل هذا نحن نعلم جيدًا بأن هناك مهنًا وحرفًا لا تزال تقوم على العمالة الوافدة، ولا يمكن أن نستغني عنها -على الأقل في الوقت القريب- وأكد لي هذا الأمر بالمشاهدة الواضحة بالمدينة المنورة، بعد امتناع وتوقف عمال النظافة عن العمل لمدة يومين في شوارعنا، وَلَكُم أن تتخيّلوا المنظر العام للمخلّفات، وما يتشكّل حولها من الروائح الفاسدة، وذلك مدة يومين أمام أبواب منازلنا، فما بالكم لو كانت المدة أسبوعًا أو أكثر؟!

هذا المنظر طرح عليَّ تساؤلاً كبيرًا: ماذا لو قررت هذه العمالة أن ترحل قبل أن نقرر الاستغناء عنها؟ ما هو مصيرنا؟ وما هو حالنا؟ وما هي الحلول التي أمامنا؟ اعذروني الرؤية مشوّشة لهذا الأمر، ولابد من وقفة كبيرة من قبل وزارة العمل، والتحرّك السريع نحو هذا الأمر بدلاً من الضغط المستمر على هذه العمالة، والشركات، والمؤسسات القائمة عليها، وخصوصًا بعد التجارب والوقائع الحقيقية التي لها التأثير الكبير في بناء مشروعات واقتصاد الوطن، بدءًا من عمال النظافة، إلى عمال البناء، وعمال الصناعة، إلى المهن الحرفية مثل السباكة والنجارة والحدادة والكهرباء، وأيضًا الحلاقة وغيرها، هل يوجد بديل لهم حاليًّا؟ فإذا أوجدتم البديل فكونوا على ثقة بأن الجميع سيقف مع قراراتكم، ويشد على أيديكم، ويتعاون معكم، والحلول والبدائل المناسبة معروفة وتحتاج إلى تهيئة سوق العمل والمخرجات التعليمية بالجودة اللازمة وليس بالكم فقط لإدراجها ضمن الإنجازات ولا تواكب الواقع، وكذلك زيادة التوعية والرقابة لمفهوم وثقافة العمل لدى الموظف، ودوره في بناء هذا الوطن سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، وبإذن الله تعالى سوف نكون مستعدين لمثل هذا اليوم الذي نقرر فيه الاكتفاء الذاتي من الموارد البشرية المستوردة.

هيئة الصحفيين.. حركة عدم الانحياز

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24567

فهد عريشي

هل الخلل في لوائح وأنظمة هيئة الصحفيين السعوديين أم في القائمين عليها؟ أعتقد أن الأنظمة قوية ولكن القائمين عليها لا يطبقونها مفضلين دائما عدم الانحياز

أول أهداف هيئة الصحفيين السعوديين من المادة الثالثة في اللائحة الأساسية، هو رفع مستوى مهنة الصحافة والدفاع عن مصالحها وحقوقها، وثاني أهدافها رعاية مصالح أعضاء الهيئة والدفاع عن حقوقهم الأدبية والنظامية داخل المملكة وخارجها، أما الهدفان الثالث والرابع فهما العمل على تحسين حقوق الصحفيين المالية والإدارية، وعدم تعرضهم للضغوط من أرباب العمل وتمثيل الصحفيين السعوديين أمام الجهات الرسمية والهيئات المهنية.

حتى هذه اللحظة لم نر هيئة الصحفيين السعوديين تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، ما زال موقفهم السلبي من قضايا وحقوق الصحفيين مستمرا، وهي الجهة التي يعول عليها دور الدفاع والحماية، ولكنها دائما تفضل الصمت وعدم الانحياز أسوة بحركة عدم الانحياز الدولية التي اقترحها رئيس الوزراء الهندي "جواهر لال نهرو" وأسستها 29 دولة في عام 1955، وأعتقد أن مهمة هذه الحركة سهلة جدا، لا شيء أسهل من أن تكون لديك حركة مهمتها عدم الانحياز، أن تشاهد قويا ينتهك حقوق الضعيف ومن ثم تقرر عدم الانحياز، وفي كل مرة أو قضية تحدث في هذا العالم كل ما عليك أن تفعله هو عدم الانحياز، والغريب في أمر هذه الحركة والمثير للسخرية أن من أهم أهداف "حركة عدم الانحياز الدولية" عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها، وعلى الرغم من ذلك إلا أن آخر قمة انعقدت لها كانت في طهران عاصمة التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار والتعرض لها، التي تدس أنفها في كل شيء يدعم منظماتها الإرهابية، وهنا دليل قاطع على أن هذه الحركة تطبق مفهوم عدم الانحياز بكل احترافية، فهي وافقت على عقد القمة في طهران مقررة عدم التدخل في سياسة إيران وعدم الانحياز لأي طرف، ألم أقل لكم إنها مهمة سهلة جدا!

في ديسمبر من عام 2013 أوقفت شرطة محافظة "بيش" مراسل صحيفة "الحياة" في جازان الزميل يحيى خردلي، بعد نشره إحدى القضايا المتعلقة بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى الرغم من أن إيقافه من قبل إحدى الجهات يعد دون أساس قانوني وخطأ في حق الصحفي، إلا أن هيئة الصحفيين السعوديين وكعادتها قررت عدم الانحياز، ولم يتم إطلاق سراح مراسل الحياة إلا بعد تجاوب أمير منطقة جازان محمد بن ناصر مع زيارة رئيس تحرير الحياة جميل الذيابي، الذي سافر بنفسه من الرياض إلى جازان للوقوف في صف مراسل صحيفته والدفاع عنه، وحينها تساءل الجميع أين دور هيئة الصحفيين السعوديين من هذه القضية؟، ولم تكلف نفسها حتى الآن بالرد، وفي نوفمبر من العام نفسه وفي مدينة بريدة تم إيقاف الصحفي منصور المزهم مراسل قناة روتانا خليجية بعد تصويره وتغطيته لإحدى القضايا لصالح برنامج "قضية رأي عام"، وعلى الرغم من أن الإيقاف هنا أيضا كان إجراء غير قانوني ودون مسوغ يتم الاستناد عليه ويعد من عدم اختصاص بعض الجهات، إلا أن هيئة الصحفيين السعوديين لم تفعل شيئا من أجل الصحفي االذي تعرض للخطأ في الإجراءات النظامية ولم تدافع عنه، ولم يفرج عنه إلا بعد تفاعل أمير منطقة القصيم مع برنامج "يا هلا" الذي عرض حلقة استثنائية عن قضية إيقاف مراسلها مطالبة أمير المنطقة بالإفراج عنه.

وفي نهاية عام 2014 ومطلع عام 2015 قامت إحدى الصحف المحلية بتقليل عدد الكوادر لديها، وعلى الرغم من أنه تصرف رأسمالي ويستند إلى معايير اقتصادية بحتة، إلا أن الكثير من الصحفيين في الصحيفة قطعت أرزاقهم وأصبحوا بين ليلة وضحاها على قارعة رصيف البطالة، وكعادة هيئة الصحفيين السعوديين قررت أن تمارس حركة عدم الانحياز، ولم تبادر إلى الوقوف معهم والدفاع عن مصالحهم وحماية بيئة العمل الصحفي.

لا أعلم ما جدوى أن تكون لدينا هيئة صحفيين سعوديين وبلائحة قوية وبأهداف سامية ولكن لا تطبقها؟!

هل الخلل في لوائح وأنظمة هيئة الصحفيين السعوديين أم في القائمين عليها؟! أعتقد أن الأنظمة قوية ولكن القائمين عليها لا يطبقونها مفضلين دائما عدم الانحياز، لذلك سيكون أمرا جميلا لو يرشح القائمين عليها أنفسهم للانضمام كأعضاء في

"حركة عدم الانحياز الدولية"، وحينها لن تختلف مهماتهم الوظيفية كثيرا، كل ما عليهم فعله في كل قضية هو أن يؤدوا نفس المهمات التي يقومون بها الآن "عدم الانحياز". إنه أمر مناسب لهم، ولن يشعروا بأن بيئة العمل تغيرت كثيرا، ويتركون أماكنهم شاغرة لرجال ينحازون دائما مع الصحفي الصغير قبل الكبير، ويعملون من أجل أن تكون بيئة العمل في الصحافة السعودية أكثر جاذبية للمواهب الشابة وأكثر استقرار وأمنا.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م

http://www.alriyadh.com/1010590

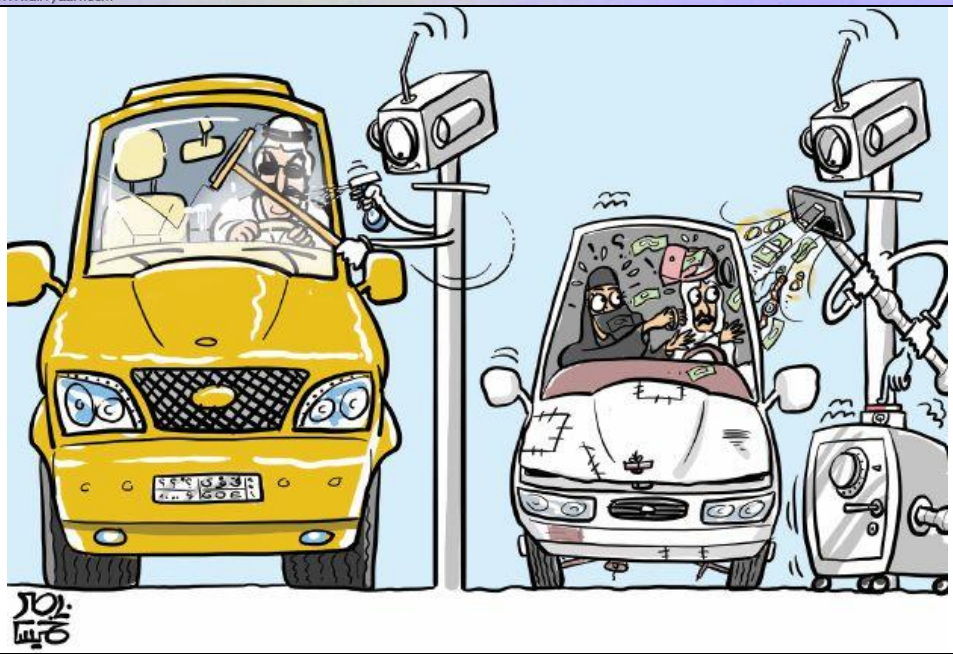

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 ربيع أول 1436هـ - 6 يناير 2015م

اضغط هنا